

النشرة الإقتصادية

نشرة ربع سنوية

العدد الثالث عشر (مارس ٢٠١٥م)

نعمل معاً لغد أفضل



تشير الإيجابيات العديدة التي ظهرت في أحدث المؤشرات الاقتصادية إلى تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يعد شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة.

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الحديثة على كافة الأصعدة نجاح الخطوات التي تتبناها الحكومة السعودية لتحقيق التنوع الاقتصادي، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل.

تشتمل جميع البرامج الاقتصادية التي تقوم بها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله تعالى - بنظرتها الثاقبة والمستقبلية لواقع الاقتصاد السعودي لإرساء القواعد الأساسية لاستمرار النهضة الاقتصادية الناجحة للمملكة، والتي ساعدت في تجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية.

كما أن المؤشرات الاقتصادية المرضية للمملكة ستكون عامل جذب هام لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية، فيعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المحفزات الإيجابية خلال هذه الفترة.

وبصفة عامة تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قوى ومتنامي جعل مؤشراتها الاقتصادية كثيرة ومتعددة يصعب رصدها ومتابعتها، لذا قام مركز المعلومات والدراسات بغرفة الشرقية برصد أهم هذه المؤشرات -والتي تهم قطاع الأعمال- في صورة نشرة ربع سنوية تصدر بصفة دورية.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

في هذا العدد:

- أداء الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشرات سوق الأسهم
- تطورات المؤشرات النقدية
- تحركات الأرقام القياسية للأسعار
- مؤشرات التجارة الخارجية
- أبرز الأنظمة والقرارات الاقتصادية

تجدنا على:



www.chamber.org.sa

للتواصل معنا:

ص.ب ٧١٩ الدمام ٣١٤٢١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٨٥٧٨٨٨ ٩٦٦٣
فاكس: ٨٥٧٠٦٠٧ ٩٦٦٣
البريد الإلكتروني:

info@chamber.org.sa



الناتج المحلي الإجمالي:

اتجهت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع وذلك خلال عام ٢٠١٤م على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية وأيضاً بالأسعار الثابتة (١٩٩٩=١٠٠)، وفقاً لآخر بيانات منشوره فقد أشارت التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية حيث ارتفعت قيمته إلى ٢٨٢١,٧٢ مليار ريال وبنسبة ارتفاع ١,٠٩٪ مقارنة بقيمته في عام ٢٠١٣م البالغة ٢٧٩١,٢٠ مليار ريال، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥٩٪ مقارنة بما كان عليه في نفس الفترة من العام السابق.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(مليار ريال)



وفيما يخص دور القطاع الخاص فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي له ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٤م مقارنةً بعام ٢٠١٣م بمعدل زيادة بلغ ٩,١١٪ حيث بلغت قيمته حوالي ١١٣٧,٢٩ مليار ريال.

كما ارتفعت المساهمة النسبية للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى ٤٠,٣٪ في عام ٢٠١٤م مقارنةً بنحو ٣٧,٣٪ في عام ٢٠١٣م.

وقد شهد الناتج المحلي للقطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٧,١٧٪ خلال عام ٢٠١٤م مقارنةً بالعام السابق حيث بلغت قيمته نحو ١١٩٨,٢٠ مليار ريال، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط.

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية
بالأسعار الجارية (مليار ريال)

القطاع	٢٠١٤م	٢٠١٣م	التغير السنوي
القطاع النفطي	١١٩٨,٢٠	١٢٩٠,٧٨	↓
القطاع الخاص	١١٣٧,٢٩	١٠٤٢,٣١	↑
القطاع الحكومي	٤٦٣,٤٧	٤٣٦,٩٧	↑

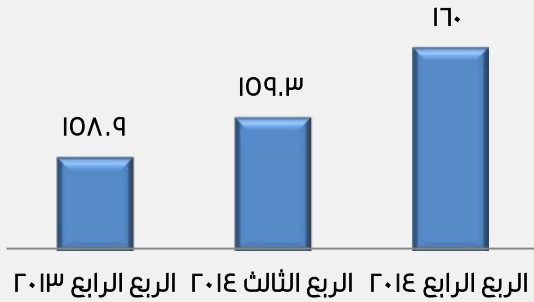
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

تظهر البيانات الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٤م مقارنةً بعام ٢٠١٣م، حيث بلغت قيمته نحو ٢٨٢١,٧٢ مليار ريال بمعدل تغير إيجابي يقدر بنحو ١,٠٩٪.

تحركات الأرقام القياسية للأسعار:

يعد الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للسكان أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في المملكة حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ويرصد المؤشر ٤٠٦ سلعة وخدمة تجمع شهرياً من ست عشرة مدينة بالمملكة وتنشر نتائجها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وكذلك يرصد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سلة تحتوي ١٦٠ سلعة تباع في أسواق الجملة (الأولية) في المملكة.

الأرقام القياسية لأسعار الجملة



ملحوظة: سنة الأساس ١٩٨٨=١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع السكان



ملحوظة: سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٤% مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠١٤م، وجاء ذلك في الأساس نتيجة ارتفاع مجموعة «المواد الكيماوية» بمعدل ٢,١% ومجموعة «المواد الغذائية والحيوانات» بمعدل ١,٩%.

وارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ٢٠١٣م بنسبة ٠,٧% ويرجع هذا في الأساس إلى ارتفاع أسعار مجموعة «المواد الكيماوية» بمعدل ٤,٦% ومجموعة «المواد الغذائية» بمعدل ١,٢%.

ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٠,٦% في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع الثالث من نفس العام وجاء ذلك نتيجة ارتفاع معظم المجموعات. وقد تحققت أعلى الارتفاعات في مجموعة «الأغذية» بنسبة ١,٩% يليها مجموعة «تأثيث المنزل» بنسبة ١,٤%.

كما ارتفع أيضاً متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق بنسبة ٢,٥% ويرجع هذا إلى ارتفاع جميع المجموعات ما عدا مجموعة «الاتصالات» التي انخفضت بمعدل ٠,٦%، وقد تحققت أعلى الارتفاعات في مجموعة «الترويح والثقافة» بمعدل ٨,٦%.

وساهمت مجموعة «الأغذية» بما نسبته ٥٥,٣% من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة، وساهمت مجموعة «التأثيث المنزلي» بنسبة ١٦,٩%، و«الملابس والأحذية» بنسبة ٨,٢%، وبالتالي فقد ساهمت هذه الثلاث مجموعات بنسبة ٨٠,٤% من حجم التأثير.

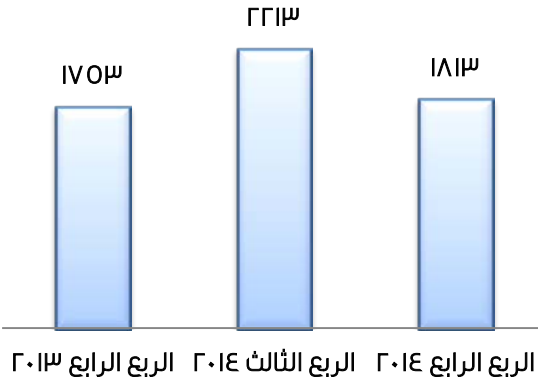
مؤشرات أداء سوق الأسهم:

• بتحليل تطورات سوق الأسهم المحلية يتضح أن المؤشر العام لأسعار الأسهم اتجه إلى الإنخفاض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٣٪ ليبلغ بذلك ٨٣٣٣ نقطة مقارنة بالربع السابق عليه، كما حقق انخفاضاً نسبته ٢,٤٪ بالمقارنة بنفس الربع من العام السابق.

• سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤,٦٪ مقارنة بالربع السابق عليه ليبلغ حوالى ١٦,٣٤٥ مليار سهم، كما إنخفض عدد هذه الأسهم المتداولة بنسبة ٤٩٪ مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

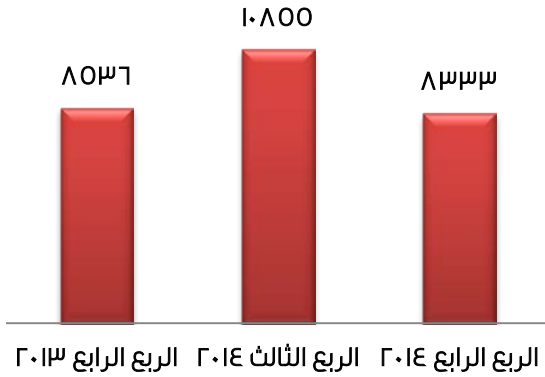
• انخفضت القيمة السوقية للأسهم في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٨٪ مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو ١٨١٣ مليار ريال، كما حققت ارتفاعاً بنسبة ٣,٤٪ مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

القيمة السوقية للأسهم
(مليار ريال)



المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

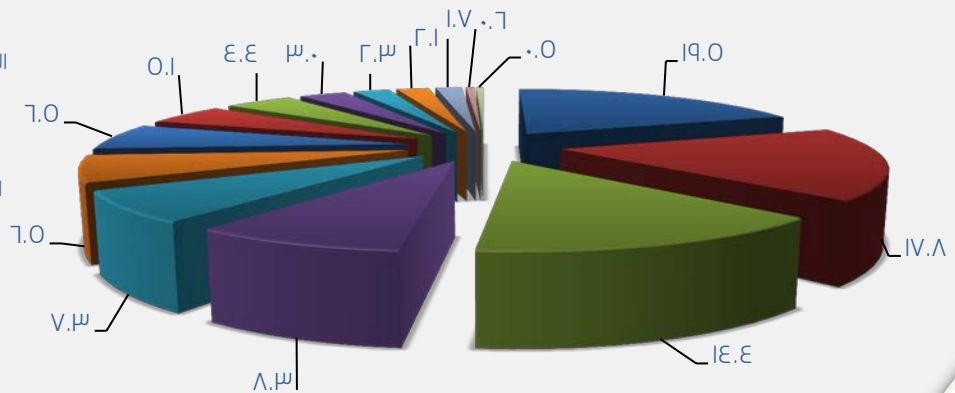
المؤشر العام لأسعار الأسهم
(نقطة)



ملحوظة: سنة الأساس ١٩٨٥=١٠٠
المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

نسبة الأسهم المتداولة حسب القطاع
خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م (%)

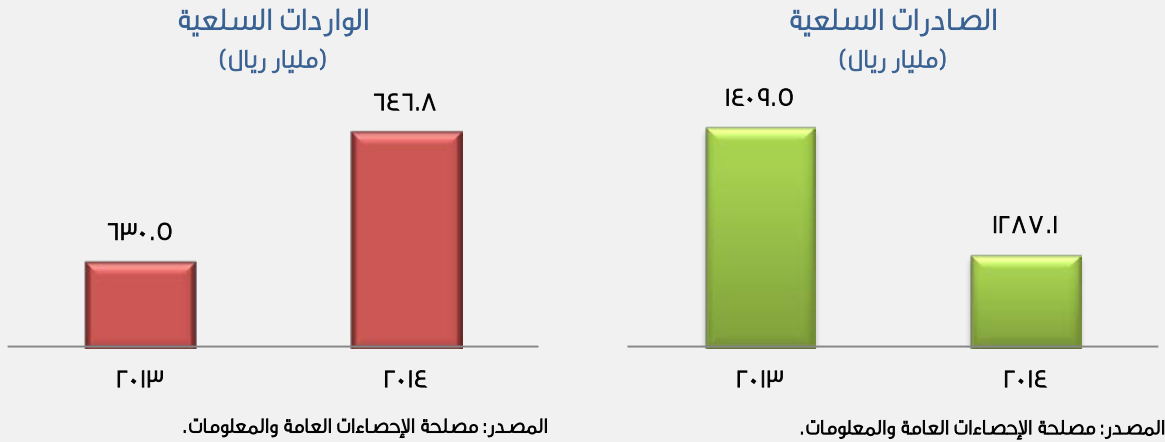
- المصارف والخدمات المالية
- التأمين
- الصناعات البتروكيماوية
- الإتصالات وتقنية المعلومات
- التشييد والبناء
- الاستثمار الصناعي
- التطوير العقاري
- الزراعة والصناعات الغذائية
- التجزئة
- الأسمنت
- شركات الإستثمار المتعدد
- النقل
- السياحة والفنادق
- الطاقة والمرافق الخدمية
- الإعلام والنشر



المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

مؤشرات التجارة الخارجية :

يتناول هذا العدد حركة صادرات المملكة و وارداتها السلعية، حيث بلغت الصادرات ١٢٨٧ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م بمعدل انخفاض بلغ ٨,٧٪، أما الواردات فقد بلغت ٦٤٦,٨ مليار ريال مرتفعة بنسبة ٢,٦٪ مليار ريال، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠١٣م.



وقد ارتفعت قيمة واردات المملكة خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٦٪ فبلغت قيمتها ٦٤٦,٨ مليار ريال وذلك مقارنة بعام ٢٠١٣م.

وقد استحوذت واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية على المركز الأول من حيث القيمة ونسبة بلغت ٢٥,٨٪، وفي المركز الثاني معدات النقل بنسبة ١٨٪.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات فقد جاءت النسبة الأكبر منها من «أسواق الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية» بنسبة ٣٤,٢٪ يليها أسواق «دول الاتحاد الأوروبي» بنسبة ٢٦٪.

انخفضت قيمة الصادرات السلعية للمملكة خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٧٪ فبلغت قيمتها نحو ١٢٨٧,١ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠١٣م.

وقد استحوذت صادرات البترول الخام على المركز الأول من حيث القيمة وبما يشكل ٧٣٪ من الإجمالي وبقيمة بلغت ٩٤١,١ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م وفي المركز الثاني جاءت صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها بما يشكل ٥,٥٪.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات فقد توجهت النسبة الأكبر منها الى «أسواق الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية» بنسبة ٥٣,٢٪ يليها أسواق «دول أمريكا الشمالية» بنسبة ١٣,٢٪.

أبرز الأنظمة والقرارات المؤثرة على الإقتصاد السعودي الصادرة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م:

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٦/٢/٢ هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٢٤ م بالموافقة على إنشاء هيئة عليا لتطوير المنطقة الشرقية:

• تهدف إلى الإسهام في التطوير الشامل للمنطقة وتوفير احتياجاتها من المرافق العامة والخدمات، على أن تكون لهذه الهيئة مجلس يرأسه أمير المنطقة الشرقية وميزانية خاصة. ومن بين مهمات واختصاصات الهيئة رسم السياسات العامة لتطوير المنطقة وتنميتها، ومتابعة تنفيذ وتخطيط المشاريع بالتنسيق مع مجلس المنطقة وأمانة المنطقة والأجهزة الأخرى فيها، وأيضاً إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبرامج التي تنفذها منفردة أو بمشاركة جهات أخرى، والمشاركة في وضع خطط وميزانيات الجهات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات وجمعيات النفع العام بما يضمن تحقيق التنمية المتوازنة في المنطقة.

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٦/٢/٩ هـ الموافق ٢٠١٤/١٢/١ م بالموافقة على أن تقوم وزارة العمل بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر:

• أن تقوم وزارة العمل بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثر -من عمال وفنيين ومشرفين - من المقاول المتعثر إلى المقاول (الجديد) الذي رسي عليه العقد في حال حاجته إلى خدمات أي منهم، وفقاً لعدد من الترتيبات من بينها تحمل الدولة رسوم نقل خدمات العمالة.